مساق

الفلسفة السياسية:

سمير شبيبة

ورقة أولى (٩/٩/٢٠٠٧)

تنظر في المبادئ، إن وُجدت، التي منها أو لأجلها، التئمت أو تلتئم المجتمعات البشرية المنظمة. فهي إذن تسائل النظم السياسية الموجودة (الماضية والحالية)، أولاً للتعرف على مبادئها، وثانياً لتمحيصها والنقاش حولها، أية كانت وجهات نظر المفكرين المختلفين (الأخلاقية) بخصوصها

---

١. المنظار التاريخي:

أن يقال ان المجتمعات البشرية، مهما تنوعت، تم التئامها لتحقيق ضرورات او احتياجات أفرادها: مثلاً، المأكل، المشرب، الأمن، النزوة الجنسية، إلخ. ثم تتركب على هذه على مر الزمن احتياجات اضافية، كالرفاهة، والقوانين، والأعراف، ... قد تنتهي إلى ترسيم احتياجات عليا قد توصف كمبادئ أو حقوق (مثلاً، ميثاق الأمم المتحدة بخصوص حقوق الانسان) أو قد تتشكل هيئات (مثلاً كمجلس الأمن أو المحكمة الدولية)، وذلك بخصوص صون المجتمعات أنفسها.

٢. المنظار القيمي:

أي ان الوجود، عفوياً كان أم لم يكن، وللبشر فقط أم لكافة المخلوقات، يتطلب تأسيس وتنظيم مجتمعاته، وعلى رأسها (أو أهمها؟) المجتمعات البشرية، بحيث تتوافق هذه النظم مع اعتبارات قيمية، أي مع ما يُظن انه "ينبغي أن يكون عليه الواقع" خلافاً لما هو كائن، مع الإقرار لصعوبة تعريف ما هو الذي "ينبغي أن يكون"، وصعوبة تقرير كيفية حل الاختلافات في وجهات النظر المتعددة حوله، إن كان في داخل نفس المجتمع أو ما بينه وغيره.

(ملاحظة: للقائل بأن النظر فيما "ينبغي أن يكون" ليس صفة أصيلة في الطبيعة البشرية تماثل الغرائز الطبيعية للمأكل والأمن، إلخ، ولا يجب بالتالي اعطاؤها أي اعتبار، يُقال له بل انها كذلك، أكان لطبيعة العقل نفسه، أو لغرائز طبيعية أصيلة أخرى، كالحب والرأفة.. إلخ)

سؤال (يسأل للطرفين): أيهما أولاً؟ المجتمع أم الفرد؟

سؤال ٢ (" "): هل الدولة منظومة طبيعية؟؟